

بيان مشترك

استمرار سقوط الضحايا في سورية

و استمرار الماعتقالات التعسفية

إن استمرار العنف المسلح وعمليات الاغتيال والمخطف, في مختلف المدن السورية, ادى الى سقوط قتلى وجرحى من المواطنين السوريين المدنيين ومن الجيش والشرطة, وقد احصينا الأسماء التالية:

الضحايا القتلى من المدنيين:

حمص:

- طلال ممدوح المترجمان (بتاريخ 6102011)

المرستن-حمص:

· قاسم عبد الرحمن الأشتر (بتاريخ 6102011)

المياضة-حمص:

· محمد الأحمد (بتاريخ 6102011)

دير بعلبة-حمص:

· محمد عبد الوهاب (بتاريخ 6102011)

القصير - حمص :

· محمد العمر -محمد أحمد الحسيني (بتاريخ 6102011)

كفر زيتا- الغاب-حماه:

· حسين الحماده (بتاريخ 6102011)

تل واسط-الغاب- حماة :

· شادي ظاهر - معن فخري حمادي - زاهر تمر (بتاريخ 6102011)

تمانة-الغاب- حماه:

· رفعت الخليل-فراس مصطفى- صلاح طعمة (بتاريخ 6102011)

قسطون-جماه:

· عبد المباسط بسيس (بتاريخ 6102011)

التويينة-حماته:

· صلاح طعمة -خالد محمد المياسين (بتاريخ 6102011)

الميادين:

· محمد سلوم الدوهيبي (بتاريخ 6102011)

خان شيخون- ادلب:

· احمد عبد المقادر المبكري (بتاريخ 6102011)

المزبداني-ريف دمشق:

· سيف المدين رحمة (بتاريخ 6102011)

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ان نتوجه بالتعازي الحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين، من المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والمقتل والاعتقال، أيما كانت مصادرها ومبرراتها، فإننا نتوجه الى الحكومة السورية، من اجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الدوقف الفوري لدوامة العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيما كانت مصادر هذا العنف و أيما كانت أشكاله ومبرراته .

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواقع و فك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام الخلافات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.

3- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين. وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

المعتقالات التعسفية :

اما المعتقال التعسفي بحق بعض المواطنين السوريين و النشطاء السياسيين و المثقفين , فقد طال الأسماء التالية :

زاكية- ريف دمشق :

· جميل محمود طعمة- مصطفى علي صايمه - عداء علي صايمه - بسام موسى الفهاد- عيد الجبار طعمة - محمد خير طعمة -محمد طعمة - محمود اسماعيل طعمة- محمود نور الدين نور المدين- عارف الفهاد(بتاريخ 6102011)

المتل -ريف دمشق:

· مراد برغلة (6102011)

المعضمية-ريف دمشق:

· ابراهيم بله (بتاريخ 6102011)

عين الفيحة-ريف دمشق :

· نعيم محمد ناصر الدين- مؤمن محمود يونس-رضوان منصور الباشا-فرزان العمري (3102011)

دوما-ريف دمشق:

· وليد عبد المنعم (بتاريخ 6102011).

قدسيا-ريف دمشق:

- راغب البوشي- محمد الرضاوي (بتاريخ 6102011)

قرية السهوة -درعا:

· ابراهيم راضي العوض (بتاريخ 6102011)

حمص:

· عبد الكريم جورية (بتاريخ 6102011)

حلب:

· عبد المقادر بن حسن جنيد - حي المرجة, تعرض للاختفاء القسري منذ حوالي الشهر ومازال مجهول المصير حتى الان

· فراس إدريس, تعرض للاختفاء القسري من حي المصاخور, ومازال مجهول المصير حتى الان

مارع حلب :

· أحمد رمزي الدادا- شاهين نجار- أحمد صبري البكور- ثائر صالح الدادا- عبد الحميد حافظ (بتاريخ 6102011)

بانياس:

· نعيم محمد أسعد- عبد الوهاب البياسي (بتاريخ 6102011)

المالكية - المحسكة:

· المحامي مصطفى محمد أمين (بتاريخ 25 / 9 / 2011 في مطار دمشق الدولي عندما كان في طريقه من دمشق إلى المالكية).

عاموده - المحسكة:

· طارق ولي خليل من مواليد 1978 متزوج ولديه ثلاثة أولاد (بتاريخ 5 / 10 / 2011 على الحدود السورية التركية في نصيبين).

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ذدين ونستنكر بشدة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج ، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين. ولذلك فإننا نتوجه الى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

· إخلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين. ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية , ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

· كف ايدي الأجهزة الامنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر المكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين. والسماح لمنظمات حقوق الانسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

· وضع جميع اماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الماشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوي

التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحاميين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز التوقيف

· الكشف الفوري عن مصير المفقودين.

وانه نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحقة والعدالة، فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل سريعا على تنفيذها، من أجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن وواعد لجميع أبنائه استثناء.

واننا نؤكد على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومُعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (3)، و المادة (12)، ان حرية الرأي والتعبير، مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق على مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق على ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحكمة، ولذلك فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل من أجل:

§ اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

§ ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سورية، عبر تفعيل مرسوم الغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية .

§ الموقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين السلميين وعلى المواطنين الأبرياء، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) (أو) ما يعرف بالشبيحة)، ولإسيما ان فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم، ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم، باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف، وغير مرخصة قانونيا .

§ أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة, والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الأحوال المعاشية وتعميق الازمات المجتمعية, ولم يساهم هذا الأسلوب القمعي بتهدئة الأجواء ولما بالعمل على إيجاد الحلول السلمية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربيهم, هذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 6102011

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

2- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

4- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

5- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).